الدلائل على ذلك : اجراء تغييرات في الاموال المخصصة لاعمال التنقيب عن البترول ، حيث جرى تخفيض لهذه المخصصات ، وارتفعت أرقام الأموال المخصصة للبحث والتطوير في مجالات البحث عن بدائل من الوقود السائل كمصدر للطاقة . وفي هذا الاطار « رصد مبلغ ٤٢٠ مليون ليرة عام ١٩٧٩ لاعمال التنقيب مقابل ٤٠٥ مليون ليرة عام ١٩٧٨ . وارتفعت ميزانية الابحاث والتنمية من ٢٣٠ مليون ليرة عام ١٩٧٨ الى ٦٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٩ . ورصد مبلغ ٦٨ مليون ليرة لدراسة البدائل المختلفة »(٣٥). وخصص مبلغ ١٢٩ مليون ليرة للابحاث المتعلقة باستغلال الطاقة الشمسية . وبلغت ميزانية « المجلس الوطني للبحوث والتنمية ٢٥٠ مليون ليرة مقابل ١٢٠ مليون عام ١٩٧٨ »(٣٦).

ومع بداية عام ١٩٨٠ ، أجرت وزارة الطاقة الاسرائيلية مفاوضات مع عدد من الشركات الاميركية للبحث عن النفط في مناطق جديدة ، وتعميق الآبار في الحقول القديمة ، وخاصة حقول حلتس . كما يخطط لحفر ٣٠ بئراً خلال عامي ٨٠ ـ ١٩٨٢ . وتبذل شركة ليبدوت جهوداً كبيرة لزيادة آبار حقل حلتس وتعميق الآبار القائمة ، حيث يقدر الجيولوجي آلي روزنبرغ عدد الآبار التي جفت بـ ٣ آبار ، الأمر الذي يقتضي حفر آبار جديدة . ويشير أكثر التقديرات تفاولاً الى تواضع الكميات المتوقع اكتشافها . وبحسب توقعات مدير شركة النفط الوطنية اليعازر براك ، في ملاحظات أدلى بها أمام أعضاء اللجنة المشتركة للخارجية والامن في الكنيست ، فإنه يقدر « احتياطي النفط الموجود داخل باطن الارض بنحو ٣٣٠ مليون برميل »(٣٧) ، هذه الكمية تساوي ٤٥ مليون طن ، وهي تعادل استهلاك اسرائيل للنفط لمدة خمسة اعوام فقط .

لكن التجارب السابقة تدل على تواضع كميات النفط الموجودة والممكن استخراجها . فحقل حلتس ، وهو الحقل الرئيسي الوحيد داخل الخط الاخضر، ينتج الآن نحو ٦٠٠ برميل يومياً ، بينما يصل استهلاك اسرائيل الى ١٦٥,٠٠٠ برميل يومياً . وقد بلغ مجموع ما انتجه الحقل « منذ اكتشافه في الخمسينات وحتى اليوم ، ١٦ مليون برميل ، أي ٢,٢ مليون طن فقط »(٣٨).

بدائل النفط لإنتاج الطاقة

يتزايد الاتجاه لدى الاسرائيليين ، الى ايجاد بدائل للنفط لإنتاج الطاقة اللازمة للإقتصاد ، خصوصاً في مجال إنتاج الكهرباء ، باستخدام وسائل غير بترولية، مثل الفحم ، والطاقة النووية ، ومساقط المياه . وتتركز جهود الباحثين والخبراء لإنجاز ذلك ، نظراً لما يشكله قطاع الكهرباء من أهمية للاقتصاد الاسرائيلي .

ويعتبر استهلاك الفرد الاسرائيلي ، من النسب المرتفعة في العالم : « إذ وصل متوسط الاستهلاك الفردي عام ١٩٧٧ ، الى ٢,٥١٩ كيلوات ساعة »(٣٩)، وهو يمثل ربع متوسط الاستهلاك الفردي في الولايات المتحدة ، و٦٣٪ من استهلاك الفرد في غرب أوروبا . ويزيد استهلاك الفرد الاسرائيلي ٦ مرات على استهلاك الفرد في تركيا ، وعشر مرات عما في مصر .

يبين الجدول رقم (٥) أهمية الكهرباء للاقتصاد لا سيما فروع الصناعة ، والتجارة وضخ المياه . وتتوزع نسب استهلاك الكهرباء للفروع الاقتصادية المختلفة كما يلي :